اقتصاد

الوباء يعمّق ركود الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تعيش الأسواق الأردنية حالة من الركود وتراجع الطلب على مختلف السلع رغم قرب حلول عيد الأضحى المبارك وذلك نتيجة لانخفاض القدرات الشرائية للمواطنين وتفاقم التداعيات السلبية لأزمة كورونا.

وقال رئيس غرفة تجار عمان خليل الحاج توفيق لـ«العربي الجديد « إن الأسواق تعاني من انخفاض كبير في الطلب على كافة السلع وبشكل أكبر على المواد التموينية والألبسة ومحلات الحلويات والمطاعم وغيرها.

وأضاف أن هذا التراجع مستمر منذ عدة أشهر بسبب أزمة كورونا والتداعيات السلبية الناتجة عنها ما أضر كثيرا القطاع التجاري بشكل عام حيث لم تعد غالبية المحلات التجارية قادرة على تلبية احتياجات المالية الأساسية وتراكمت عليها الذمم المالية والإيجارات.

وكانت الأوضاع المعيشية للأردنيين قد شهدت تدهورا منذ آذار/ مارس الماضي بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة أزمة كورونا والمتمثلة بفرض حظر شامل لأكثر من شهرين ووقف العمل في بعض القطاعات منذ آذار الماضي وحتى الآن . وبسبب الأزمة فقد عدد كبير من الأردنيين أعمالهم ولجأت العديد من المنشآت لتسريح العاملين لديها بحجة الآثار السلبية التي لحقت بها بسبب الأزمة، فيما خفضت منشآت أخرى الرواتب والأجور بناء على قرارات حكومية سمحت لها بذلك.

وتوقعت جهات ناشطة في قطاع العمل أن ترتفع البطالة في الأردن بسبب تداعيات جائحة كورونا وأن يتخطى الفقر النسبة المعلنة من قبل الحكومة لآخر تقديرات والبالغة حوالي15,7%. وقال ممثل قطاع الألبسة والأحذية والمجوهرات أسعد القواسمي لـ«العربي الجديد « إن قطاع الألبسة يعاني من ظروف صعبة للغاية في هذه المرحلة حيث لا تشهد المحلات إقبالا يذكر من قبل المواطنين.

وأضاف أن قطاع الألبسة يعاني من الركود منذ بداية العام الحالي وتعرض التجار لخسائر كبيرة وغير مسبوقة، فبالإضافة إلى تراجع الطلب فقد تراكمت عليهم بدلات الإيجارات لعدة أشهر وفواتير الكهرباء والمياه والخدمات في الوقت الذي لم تقم الحكومة بإصدار قرار يلزم أصحاب العقارات بتخفيض الإيجارات في ظل جائحة كورونا.

وأكد القواسمي أنه ونتيجة لتلك الأوضاع فإن عددا كبيرا من المحلات التجارية وعلى وجه الخصوص محلات الألبسة ستغلق أبوابها خلال الأشهر القليلة المقبلة، ولا سيما إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه. وشدد على ضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات لدعم القطاعات التجارية سيما قطاع الألبسة حتى لا تتوقف عن العمل وما ينطوي على ذلك من خسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وفقدان عدد كبير من المواطنين أعمالهم.

وأوضح القواسمي أن المؤشرات تظهر تراجع الطلب على الألبسة بنسب وصلت الى 80 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبحسب بيانات غرفة تجارة الأردن يبلغ عدد محال الألبسة والأحذية في الأردن 11800 محل يوظف حوالي 53 ألف عامل غالبيتهم أردنيون، فيما بلغت قيمة واردات القطاع للموسم الصيفي حوالي 127 مليون دولار. وكانت المنشآت التجارية تترقب صدور قرار بتخفيض إيجارات المحلات إلا أن لجنة حكومية أوصت بعدم اتخاذ قرار كهذا.

(جام رينا/ فرانس برس)

تدهور السياحة الإسبانية

أظهرت بيانات رسمية صدرت الاثنين تراجع عدد السياح الأجانب القادمين إلى إسبانيا 98 في المائة على أساس سنوي في يونيو/ حزيران، في ظل استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا العالمية. وعلى مدى الأشهر الستة الأولى من السنة، زار نحو 10,8 ملايين سائح أجنبي إسبانيا، بانخفاض حوالي 72 في المائة عن الفترة ذاتها من 2019، حسب ما ذكره معهد الإحصاءات الوطني. ويعتمد الاقتصاد الإسباني على السياحة التي تمثل 12,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و13 في المائة من سوق التشغيل. وأنهى وباء كورونا أكثر من مليون وظيفة في البلاد في الفصل الثاني من 2020، وينتظر أن ترتفع نسبة البطالة إلى 15,3 في المائة وفق الإحصاءات.

أخبار

الذهب يقفز لمستوى قياسي

صعدت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي غير مسبوق، الاثنين. وسجل السعر الفوري للذهب مستقرا عند 1973,75 دولارا للأوقية (الأونصة)، بعد أن سجل ذروة قياسية

عند 1984,66 دولارا في أوائل المعاملات الآسيوية. وزادت عقود الذهب الأميركية الآجلة 0,3 في المائة إلى 1992,10 دولاراً.

الحرب الرقمية بين واشنطن وبكين

قالت الصين، الاثنين، إنها تعارض بشدة أي تصرفات أميركية ضد الشركات الإلكترونية الصينية، وذلك ردا على تصريحات لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قال فيها إن واشنطن ستتحرك قريبا ضد الشركات الصينية التي تزود الحكومة الصينية بالبيانات. وذكرت صحيفة صن البريطانية أن شركة «بايت دانس» المالكة لتطبيق «تيك توك» ستنقل مقرها إلى لندن من بكين. ووافق ترامب، وفق رويترز، على السماح لشركة مايكروسوفت بالتفاوض على الاستحواذ على تطبيق تيك توك إذا استطاعت التوصل إلى صفقة خلال 45 يوما.

خسائر قروض بمليارات الدولارات

حذّر بنك «اتش اس بي سي» من أن تكاليف الديون الرديئة لديه قد تتجاوز تقديرا سابقا لتصل إلى 13 مليار دولار هذا العام. وقال إن الأرباح تراجعت أكثر من النصف، إذ عصفت جائحة فيروس كورونا بعملاء البنك من الأفراد والشركات في أنحاء العالم. وشرح البنك أن احتياطياته الرأسمالية قد تتدهور، في حين قد تتعرض إيراداته لضغوط، وأنه يواجه مخاطر جيوسياسية محتدمة، في نظرة مستقبلية أشد قتامة من المتوقع للنصف الثاني من العام.

الدولار يصعد بعد أسوأ شهر

ارتفع الدولار مقابل سلة عملات، الاثنين، حيث تضافرت موجة خروج من مراكز مدينة كثيفة مع طلب على العملة كملاذ آمن ليعطيها فرصة لالتقاط الأنفاس، بعد شهر كان الأسوأ لها في عشر سنوات. وفقد مؤشر الدولار، أكثر من أربعة في المائة في يوليو/تموز، في أسوأ شهر له منذ سبتمبر/أيلول 2010.

أول نمو للمصانع الألمانية

أظهر مسح، الاثنين، أن المُصنعين الألمان شهدوا في يوليو/تموز توسعا في النشاط للمرة الأولى منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، مما ينبئ باستمرار تعافي القطاع. وارتفع مؤشر آي اتش اس ماركت لمديري مشتريات قطاع الصناعات التحويلية، الذي يُسهم بنحو خُمس الاقتصاد، إلى 51,0 في يوليو/تموز.

إدانة سورية لاتفاق نفطي بين «قسد» وواشنطن

عدنان عبد الرزاق

التقى السوريون، نظاماً ومعارضة، على إدانة الاتفاق النفطي الذي وقعه مظلوم عبدي، قائد ما تسمى قوات سورية الديمقراطية (قسد)، قبل أيام، مع شركة «Delta Crescent» النفطية الأميركية حول تحديث الآبار وتوريد معدات نفطية. وقال رئيس تجمع المحامين السوريين الأحرار المعارض غزوان قرنفل، لـ«العربي الجديد»، إنه لا توجد أي صفة قانونية للطرفين تخولهما إبرام عقود يتصرفان من خلالها بثروات الشعب السوري. وشرح القانوني السوري أنه تعتبر «قسد» كيانا سياسيا عسكريا كأي مليشيا في سورية ولا تملك حق التصرف بحقوق السوريين وثروات الشعب حتى لو امتلكت قوة السلاح، معتبراً أن «الاتفاق» هو اعتداء على حق وثروات السوريين. والاتفاق، برأي قرنفل، مخالف لجميع القوانين الدولية. وكانت وزارة الخارجية بحكومة نظام الأسد قد أدانت توقيع اتفاق بين قوات سورية الديمقراطية وشركة النفط الأميركية المتعلق بتحديث حقول النفط في شمال شرقي سورية.

وكان قائد قوات سورية الديمقراطية (قسد)، مظلوم عبدي، قد وقّع، يوم الخميس 30 من تموز/ يوليو، اتفاقًا مع الشركة الأميركية. وجاءت الاتفاقية خلال جلسة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بحضور وزير الخارجية مايك بومبيو، الذي قال «أخذ الاتفاق وقتًا أكثر مما كان متوقعًا، ونحن في إطار تطبيقه الآن». وقال مصدر رفيع في ما تسمى «الإدارة الذاتية» إن إنتاج النفط من حقول بالرميلان وقره تشوك، التي شملها الاتفاق، كان يبلغ قبل الثورة نحو 160 ألف برميل يومياً، ثم تناقص حتى 20 ألف برميل يوميا في عام 2018، واستؤنفت عمليات الحفر الإنتاجي بتشغيل حفارتين عام 2019، وارتفع الإنتاج إلى 40 ألف برميل يوميا في 2020، ولكن بسبب الحرب وسيطرة النظام على مصافي النفط بمدينتي بانياس وحمص، يتم تكرير النفط بطريقة بدائية بأسلوب الفصل الحراري، وتصدير الفائض إلى مناطق النظام وإدلب في كردستان العراق من خلال مهربين عراقيين.

وحول الاتفاق، أضاف المصدر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الاتفاق أخذ أكبر من حجمه، فهو لا يعدو عن كونه اتفاقا على توريد وتشغيل مصافي صغيرة تصل طاقتها إلى 10 آلاف برميل لتغطية الطلب المحلي، كاشفاً أن «الإدارة الذاتية» كانت خارج كل تفاصيل المفاوضات والنقاش.

مال وأعمال

انهيار الريال اليمني ضحية السياسات النقدية وكورونا

يواصل الريال اليمني سلسلة انهياراته، وسط ازدياد ضخه في السوق من دون اي تغطية، وفي ظل انتشار فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد المحلي

صنعاء ـ **محمد راجح**

انتقدت جمعية البنوك اليمنية السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي في عدن بعد قيامه بوضع ما يزيد عن 250 مليار ريال إضافية في التداول، وهي زيادة غير مبررة من دون أن تكون هناك حاجة في السوق، ومن دون أن تقابلها زيادة في الإيرادات العامة أو في الناتج المحلي الإجمالي. وأكد رئيس جمعية البنوك محمود ناجي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هناك علاقة وثيقة بين الناتج الإجمالي وكمية النقد المتداول في السوق في أي بلد، ولا بد أن تبقى تلك العلاقة عند نقطة التعادل بين الإنتاج والنقد المتداول، وكلما انخفض النقد المتداول عن حاجة السوق كلما انخفض التضخم وتراجعت الأسعار وارتفع سعر صرف العملة الوطنية، وأضاف أن العكس صحيح أيضاً، فكلما زادت كمية النقد المتداول عن حاجة السوق كلما زاد التضخم وارتفعت الأسعار وانخفض سعر صرف الريال، الذي تراجع أكثر من 30 في المائة حتى اليوم، والتطورات التي حدثت أخيراً في السوق تعزز الحالة الثانية، حسب ما رأى ناجي، أي زيادة النقد المتداول عن حاجة السوق.

وقد أدت التطورات إلى توسيع الاختلال القائم في العلاقة بين النقد المتداول وحجم الإنتاج أو الإيرادات العامة المحققة، وتسببت بضغوط إضافية على العملة الوطنية أدت إلى انخفاض سعرها أمام العملات الأجنبية في السوق المحلي، وسيخلق ذلك حالة من عدم الاستقرار في السوق تقود إلى ارتفاعات متتالية في أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.

وقال ناجي إن تهافت عدد من المضاربين على شراء العملة الأجنبية من السوق تحسباً لارتفاع سعرها، وتحقيق أرباح عند بيعها في ما بعد بأسعار مرتفعة أدى إلى تسارع انخفاض العملة الوطنية، مرجحاً مشاركة بعض المستوردين في عملية شراء العملة من السوق بسعر أعلى لتمويل وارداتهم المستقبلية. وأشار الخبير في معهد الدراسات المصرفية اليمنية، فهد درهم، إلى التبعات الكارثية لجائحة كورونا التي أضرت كثيراً بالريال اليمني، نظراً لتخلي دولتي التحالف عن مسؤوليتهما، خصوصاً السعودية، في دعم البنك المركزي اليمني في عدن بعد نفاد الوديعة السعودية المقدرة بنحو مليارَي دولار. وفي ما يتعلق بالاختلاف القائم في سعر الصرف بين صنعاء وعدن، واستقراره النسبي في صنعاء، أوضح درهم لـ«العربي الجديد»، أن ذلك يعود إلى نجاح السلطات في صنعاء في تحييد المضاعفات المتعلقة بالزيادة في النقد المتداول.

هذه الزيادة كانت من فئات الطبعة الجديدة، والتي كان البنك المركزي في صنعاء والخاضع لسيطرة الحوثيين قد فرض حضراً على تداولها في المحافظات التي تقع في النطاق الجغرافي لإشرافه.

ويعاني النشاط الاقتصادي في اليمن من تضخم بحكم تضاؤل الاحتياطيات الأجنبية التي كانت تساهم في تغطيتها الوديعة السعودية البالغة مليارَي دولار، التي بدأت الحكومة اليمنية السحب منها في 2018. لكن مع بداية العام 2020 كانت الوديعة قد شارفت على النفاد، الأمر الذي يهدد بموجة جديدة من التضخم.

ورأى الباحث الاقتصادي، عبد الواحد العوبلي، أن استنفاد الوديعة معناه انهيار جديد للريال اليمني أمام العملات الأجنبية، خصوصاً أن الإيرادات من النفط بالأسعار الحالية أصبحت لا تغطي حتى تكاليف الاستخراج. وأشار في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن مؤتمر المانحين رغم أنه خصص مبلغ مليار وثلاثمائة مليون دولار إلا أن الاقتصاد اليمني لن يستفيد من هذه الأموال بسبب رفض المنظمات الأممية توريد هذه المبالغ إلى البنك المركزي اليمني والمصارفة عبره. وتساءل العوبلي عن جدوى ذهاب الحكومة إلى أخذ قرض عالي الفائدة رغم أن هناك مليارات من أموال المساعدات كانت كافية لتغطية اعتمادات الاستيراد.

ورأى أن الأموال التي خصصها مؤتمر المانحين عبر البنك المركزي اليمني خطوة كفيلة بحل مشكلة السيولة من العملة الصعبة وتدعيم وضع الريال اليمني الذي كان سيبقى في مستويات دون 300 ريال للدولار على أقل تقدير. لكن ما يحدث حالياً أن المنظمات الأممية تحتفظ بمبالغ المساعدات خارج اليمن، وإذا حصل وتم شراء شيء لليمن فيتم عبر الدفع للموردين في حساباتهم خارج اليمن كذلك. واعتبر أن النتيجة ألا تصل إلى اليمن إلا مواد عينية يتم شراؤها عبر مناقصات، وبحكم معاناة اليمن من شح في العملة الصعبة، فإن استمرار أزمة كورونا معناه التأثير على الاقتصاد العالمي عموماً وقدرة اليمن خصوصاً على مواجهة آثاره. وتتزايد احتمالات التوقف عن استخدام الريال اليمني للتعامل بشكل كامل، مقابل تداول الريال السعودي والدرهم الإماراتي والدولار.

ضخ الريال في السوق من دون تغطية يزيد نسبة التضخم

تراجع الريال يزيد الأزمات المعيشية (محمد حويس/فرانس برس)

المغرب

عمال «المياومة» الأكثر تضرراً من الوباء

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قررت الحكومة المغربية تمديد أجال التصريح بأموال وودائع وممتلكات المغاربة في الخارج، وهي عملية ينتظر منها دعم رصيد المملكة من النقد الأجنبي والإيرادات الجبائية، غير أن فيروس كورونا أربكها، ما برر التمديد.

وذكر مكتب الصرف، في مذكرة اطلعت عليها «العربي الجديد»، أنه «تم تمديد الأجل الأقصى للقيام بالإقرار بالممتلكات والموجودات بالخارج وأداء المساهمة الإبرائية المتعلقة بالتسوية التلقائية من قبل الأشخاص المعنيين»، موضحا أن الأجل الجديد حدد في 31 ديسمبر/ كانون الأول عوضاً عن 31 أكتوبر/ تشرين الأول كما كان متوقعا في قانون مالية العام الحالي الذي عدل أخيراً.

وأكد على أنه خلال تلك الفترة «سيكون بإمكان الأشخاص الذاتيين والمعنويين الذين ارتكبوا مخالفات الصرف بتكوينهم لموجودات بالخارج إيداع تصريح، وفق مطبوع نموذجي، لدى أية وكالة من اختيارهم وأداء مساهمة إبرائية».

وحث المكتب المصارف بوجوب إرجاع الودائع النقدية المصرح بها، وإغلاق الحسابات المفتوحة بالخارج، غير المخصصة لإدارة العقارات أو الأصول المالية في تلك العملية، وذلك في أجل لا يتعدى نهاية يناير/ كانون الثاني من العام المقبل.

ويفترض في المصرح الوفاء للإدارة الجبائية بـ10 في المائة من قيمة شراء عقار أو قيمة الاكتتاب أو شراء أصول مالية أو قيم منقولة أو أي سند لرأسمال أو وديعة مكونة في الخارج، وسيتاح لمن يتوفرون على أموال سائلة بالعملة الصعبة التي يحولونها إلى المغرب ويضعونها في حساب بالعملة الصعبة أو الدرهم القابل للتحويل الوفاء بمساهمة إبرائية في حدود 5 في المائة، في الوقت نفسه، سيخضع لمساهمة إبرائية في حدود 2 في المائة من يحولون السيولة التي يتوفرون عليها إلى الدرهم في سوق الصرف بالمغرب.

وارتأت الحكومة من أجل إغراء المغاربة بعدم إيداع أموالهم في الخارج، تعديل قانون الصرف قبل نهاية العام الماضي، من أجل مساعدتهم على فتح حسابات مصرفية بالعملة الصعبة لدى المصارف المحلية، عبر العديد من التحفيزات. وينتظر أن تذهب نصف الإيرادات المتأتية من الضريبة على ممتلكات والأموال التي يتوفر عليها المغرب بالخارج والتي سيتم إيداعها بالمملكة، إلى صندوق التماسك الاجتماعي، بينما سيوجه النصف الثاني إلى صندوق تنويع تمويل إصلاح التعليم. وتعتبر هذه المرة الثانية التي يعمد فيها المغرب إلى اتخاذ هذا التدبير، بعدما كانت الحكومة قد أطلقت عملية مماثلة في العام 2014.

تحفيزات حكومية لإيداع الأموال في المصارف المحلية

الجزائر

محاصيل الطماطم تؤرّق الفلاحين

الجزائر ـ **حمزة كحال**

لم يكن الفلاح الجزائري، بورحلي بوعلام، من محافظة «عين الدفلى» غرب العاصمة الجزائرية، يتوقع أن يتحول موسم جني محصول «الطماطم» إلى كابوس يؤرقه، ليس لشحّه، بل لوفرته وعدم القدرة على تصريفه في الأسواق، التي تشهد تخمة في المعروض.

بورحلي قال لـ«العربي الجديد» إن محصوله من الطماطم لهذا العام فاق 350 طناً، واضطر إلى توجيه نصف الكميات في شاحنات نحو المصانع المنتجة للمواد الغذائية، بينما وضع النصف الثاني من المحصول في غرف تبريد خاصة، إلى حين أن يجد زبوناً لها.

حال الفلاح بوعلام كحال المئات من الفلاحين الناشطين في شعبة زراعة الطماطم، التي تعيش «أزمة وفرة إنتاج»، التي دفعت الفلاحين إلى القلق على هذه النعمة التي تحولت إلى نقمة، خاصة أن مدة صلاحية «الطماطم» لا تطول كثيراً، مقارنة بالأصناف الأخرى، بخلاف تكلفة الإنتاج.

وحسب الأمين العام للاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، محمد عليوي، فإن «الجزائر تواجه أزمة وفرة إنتاج الطماطم، مشابهة للسيناريو نفسه الذي عاشته البلاد في دوريا مع محاصيل إنتاج «البطاطا» التي تسجل سنوياً نسباً قياسية دفعت الحكومة الجزائرية إلى التدخل لشراء المحاصيل وإيجاد حلول لتصديرها».

وقال عليوي لـ«العربي الجديد»، إن «إنتاج الطماطم بلغ في الهكتار الواحد (10 آلاف متر مربع) بين 900 و1000 قنطار، مقابل معدل موسمي لا يتعدى 600 قنطار».

تخمة معروض في الأسواق (رياض كرامدي/ فرانس برس)

من جانبه، كشف رئيس المجلس الوطني متعدد المهن لفرع الطماطم، معزوزي مصطفى، أن إنتاج الجزائر من محصول الطماطم الصناعية لهذه السنة، سيبلغ 20 مليون طن، منها 12 مليون طن موجهة للإنتاج الصناعي، كاشفاً في حديث مع «العربي الجديد» عن أن «27 وحدة صناعية لتحويل الطماطم تنتج 35 ألف طن يومياً من محصول الطماطم».

وفي ما يتعلق بالعراقيل التي تواجه وحدات الإنتاج والتحويل، أكد مصطفى أن «هذه الوحدات التحويلية تعرف ضغطاً كبيراً، وخاصة هذه السنة، التي تتميز بوفرة الإنتاج، ولحل المشكل، اتُخذ إجراء من أجل تحويل فائض إنتاج الطماطم إلى بعض الولايات لتخفيف الضغط على هذه الوحدات، وذلك من أجل كبح إتلاف محصول الطماطم كما حصل في السنوات الماضية».

وأمام هذه المعطيات، أضحت مصانع الأغذية الحل الأمثل للفلاحين من أجل إنقاذ موسمهم، حيث لا يكاد يخلو طريق مؤدٍّ إلى هذه المصانع من مشهد الطوابير الطويلة من الشاحنات، في رحلة تفريغ حمولتها، ليسيطر اللون الأحمر على طرقات وشوارع الكثير من مناطق البلاد.

تحقيق

الصناعة المصرية

كورونا وقرارات الحكومة تضرب قطاعات حيوية

ليس فيروس كورونا المسؤول الوحيد عن تصاعد الأزمة الصناعية في مصر، إذ إن السلطات في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي أمعنت في إضعاف الإنتاج المحلي، عبر الإغراق وضرب قواعد المنافسة وإصدار قرارات غير مدروسة أثرت سلباً على المنتجات المحلية

القاهرة ـ **عبد الله عبده**

عمقت تداعيات جائحة تفشي فيروس كورونا، من أزمات العديد من الصناعات المصرية، والتي كانت تُعاني أصلاً من تراجع في حركة المبيعات تخطت معدلاتها 50 في المائة، نتيجة إغراق الأسواق، إما بسبب دخول منتجين جدد بهدف الاستحواذ على السوق لصالح جهات معينة كالجيش كما حدث في صناعة الإسمنت، أو نتيجة منافسة المنتج المستورد لنظيره المحلي، في ظل عدم وجود حماية للمنتج المصري، كما حدث في صناعة الألومنيوم، أو بسبب قرارات غير مدروسة كوقف عمليات البناء لمدة 6 أشهر.

تُعاني صناعة السكر في مصر من أزمة ركود تكاد تكون خانقة، نتيجة تراجع المبيعات، بسبب إغراق السوق بالسكر المستورد والذي وصل سعره في البورصات العالمية إلى أقل من 4 جنيهات للكيلو (ربع دولار)، في الوقت الذي تصل تكلفة إنتاجه في الشركات المصرية إلى 7 جنيهات.

ويرى مسؤول في وزارة الزراعة أنه رغم صدور قرار بحظر السكر لمدة 3 أشهر، إلا أن القرار لم يؤثر على حركة مبيعات المنتج المحلي، بسبب وجود مخازن مكدسة بالسكر المستورد، قبل صدور القرار.

وأشار إلى أن المساحات المزروعة بينجر السكر هذا الموسم، تراجعت بحوالي 80 ألف فدان، مسجلة 520 ألف فدان مقابل 600 ألف فدان الموسم الماضي، بنسبة انخفاض 13,3 في المائة، وهو ما أدى إلى انخفاض الإنتاج بحوالي 150 ألف طن مسجلاً 1,4 مليون طن، مقابل 1,55 مليون طن 2019.

ولفت إلى انخفاض إنتاجية محصول قصب السكر، بسبب تدني مستوى الخدمة من قبل المزارعين، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، من وقود وسماد وعمالة وخلافه، وكذلك لإصرار المزارعين على زراعة صنف قديم من القصب يرجع لأكثر من 60 سنة (س 9). يذكر أن مصر تستهلك ما يقارب من 3,3 ملايين طن سكر سنوياً، وإنتاجها المحلي من السكر (البنجر والقصب) يصل إلى 2,3 مليون طن، ويتم تلبية باقي الاحتياجات عبر الاستيراد من الخارج.

%10,8

هي نسبة تراجع انتاج مصر من الحديد، في مقارنة بين عامي 2019 و2018، حيث انخفض الانتاج من 7,4 ملايين طن الى 6,6 ملايين طن، وفقا لبيانات البنك المركزي المصري.

أزمة الإسمنت

كذا، تراجعت مبيعات الإسمنت بمعدلات وصلت إلى 50 في المائة، نتيجة صدور قرار حكومي بوقف عمليات البناء لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى تراجع الصادرات بنسبة 32 في المائة خلال أول 5 أشهر من 2020، بسبب انكماش السوق العالمي كأحد تداعيات فيروس كورونا.

واضطرت الشركات لوقف بعض خطوط الإنتاج لوجود كمية من المعروض زيادة عن الطلب تقدر بحوالي 34 مليون طن، إذ إن حجم الإنتاج الحالي يصل إلى 84 مليون طن، في حين أن حجم الاستهلاك السنوي لا يتعدى 50 مليون طن.

وأرجع خبراء الصناعة ارتفاع هذا الكم الهائل من الإنتاج لدخول مستثمرين جدد في سوق الإسمنت، إذ كان حجم الشركات في عام 2008 لا يتعدى 12 شركة، في 2020 وصل إلى 26 شركة، منهم شركات تابعة لأجهزة سيادية (شركة بني سويف التابعة للجيش تنتج وحدها 12 مليون طن سنويًا). وكانت شركة جنوب الوادي للإسمنت أعلنت في نهاية 2019 وقف تنفيذ إنشاء الخط الثاني، بمصنع الشركة في بني سويف، فيما علقت شركة إسمنت طرة، التابعة لشركة هايدلبرغ الألمانية للإسمنت، الإنتاج بسبب أزمة مالية ناجمة عن تخمة المعروض في السوق المحلية، وكذلك أوقفت شركة النهضة للإسمنت بقنا في وقت سابق الخط الرئيسي للإنتاج (توقف جزئي).

قرار حكومي يؤدي إلى تراجع مبيعات الإسمنت بنسبة 50%

صناعة الجلود

أكد عدد من خبراء صناعة ودباغة الجلود في مصر أن مهنتهم تعاني من كارثة، أحد مظاهرها إلقاء جلود الأضاحي في النفايات لأول مرة في تاريخ المهنة، نتيجة تراجع الطلب عليها بعد السماح بإغراق السوق المصري بالمنتجات الجلدية الصينية (الكوتشي).

وأوضحوا أن المستوردين تحايلوا لعدم فرض رسوم على المنتج الكامل فاستوردوا الجزء العلوي من الكوتشي فقط (الفونديّ)، كأحد مستلزمات الإنتاج، ومعها ماكينات الحقن، إذ يتم حقن «الوش» مع «النعل»، في ورش تابعة لكبار المستوردين في مناطق بالقاهرة والقليوبية، ويخرج المنتج كاملاً، منافسًا للصناعة الوطنية، ومضيفًا على الدولة رسومًا كانت تُحصّل على المنتج الصيني كامل الصنع.

وأظهرت بيانات المجلس التصديري للجلود، تراجع صادرات المنتجات الجلدية، بنحو 25,3 في المائة، إذ سجلت 78,4 مليون دولار في 2019 مقابل 105 ملايين دولار خلال 2018، فيما انخفضت صادرات قطاع دباغة الجلود خلال 2019 مسجلة حوالي 74 مليون دولار مقابل 99,5 مليون دولار في 2018.

الحديد والألمنيوم

وصلت صادرات الحديد من اللفائف والمسطحات المسحوبة سواء على البارد أو الساخن إلى تحقيق تراجع بنسبة 43 في المائة، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ومايو/ أيار 2020 بالمقارنة بنفس الفترة من 2019، إذ انخفضت قيمتها من 363 مليون دولار في 2019، إلى 207 ملايين دولار في 2020.

وعزا المعنيون بصناعة الحديد في مصر الأسباب إلى حالة الركود التي تضرب السوق العالمي بشكل عام بعد تفشي جائحة كورونا، بالإضافة إلى أن تكلفة الإنتاج في مصر مرتفعة، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود الحكومي المورد للمصانع.

وبيّنوا أن شركات الحديد تعاني من حالة ركود شديدة، والتي ازدادت حدتها بعد صدور قرار بوقف عمليات البناء لمدة 6 أشهر الأمر الذي أدى إلى اضطرار بعد المصانع لوقف عدد من خطوط الإنتاج، والاقتصار فقط على إنتاج المطلوب.

كذا، كشف مصدر مسؤول بشركة مصر للألومنيوم (حكومية)، ارتفاع خسائر الشركة إلى حوالي 1,4 مليار جنيه، نتيجة وصول حجم الراكد في المخازن إلى 100 ألف طن.

وأرجع المسؤول، أسباب الخسائر الرئيسية، إلى تراجع الصادرات، والتي تمثل 55 في المائة من إنتاج الشركة، نتيجة تراجع السعر العالمي إلى 1580 دولارًا للطن، هو ما يمثل خسارة للشركة ، إذ أن السعر العادل للشركة 1750 دولارًا للطن، بالإضافة إلى تداعيات فيروس كورونا وتأثيره على حركة التجارة العالمية. وأشار إلى أن 45 في المائة من الإنتاج مخصص للسوق المحلي، والمتعثر هو الآخر، بسبب منافسة المنتج الأجنبي، والتي تصب المنافسة السعرية في صالحه، إذ أن طن الألومنيوم المستورد يصل سعره إلى 38 ألف جنيه، في حين أن سعر نظيره المصري يصل إلى 44 ألف جنيه.

وكشفت الشركة في بيان مرسل للبورصة المصرية عن تحقيق خسائر قدرها 1,02 مليار جنيه، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري، بالمقارنة مع أرباح قدرت بـ 716 مليون جنيه عن نفس الفترة من العام السابق.

تشريد العمال الصناعيين

حذّر مصدر مسؤول في شعبة المحاجر والغرانيت باتحاد الصناعات المصرية من تشريد 100 ألف يعملون في القطاع، نتيجة تراجع الطلب المحلي ووقف عمليات التصدير، بسبب تفشي فيروس كورونا. وأكد في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» أن الشركات ما زالت تدفع رواتب العمال رغم انخفاض الطاقة الإنتاجية للمحاجر ومصانع الرخام والغرانيت بنحو 50 في المائة، وتراجع الطلب، نتيجة تأجيل افتتاح عدد من المشروعات الكبرى لعام 2021، بالإضافة إلى تراجع عمليات التصدير، والتي كانت تمثل نحو 50 في المائة من حركة المبيعات. كما أكدت جمعية أصحاب مصانع الطوب الطفلي بمصر، أن حوالي 70 في المائة من مصانع الطوب في مصر (2000 مصنع) من أصل نحو 2850 مصنعا على مستوى الجمهورية، توقفت عن الإنتاج وتم تشريد عمالها، لعدم وجود مقدرة على دفع رواتبهم من قبل أصحاب المصانع. وأرجعت السبب الرئيسي إلى صدور قرار بوقف عمليات البناء، لمدة 6 أشهر، ومن قبلها أزمة تفشي فيروس كورونا، إذ تراجعت المبيعات بمعدلات وصلت 75 في المائة، لافتة إلى أن هذا القرار أضر بمصالح أكثر من 350 ألف عامل مباشر وغير مباشر.

أزمة تطاول الحديد المصري (إبراهيم رمضان/ الأناضول)

مال وأعمال

تتدفق آلاف الطلبات الأميركية على جزر الكاريبي من الأثرياء الهاربين من جحيم كورونا والاحتجاجات في المدن الأميركية الكبرى بحثاً عن العزلة والهدوء، بينما ترتفع جاذبية الجزر في بريطانيا وأوروبا

جاذبية العقارات النائية

كورونا يرفع الطلب على جزر الكاريبي وأوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يتزايد تفشي جائحة كورونا وتتزايد الاحتجاجات الشعبية ضد العنصرية وفجوة الدخول في أميركا ، تتحول الجائحة من نقمة إلى نعمة على جزر الكاريبي التي يتزايد الطلب على عقاراتها وجوازات سفرها وشراء جزرها الصغيرة المهملة التي ظلت لعقود طويلة مهملة وغير مأهولة بالسكان. وحسب مسح حديث لموقع «يو غوف» لاستفتاءات الرأي، فإن حوالى 31% من أصحاب المال في أميركا يبحثون عن جواز سفر ثان إلى جانب الجواز الأميركي، وبالتالي تستفيد جزر الكاريبي من تدفق الأثرياء الأميركيين الباحثين عن الهدوء في الجزر المعزولة.

ولكن الجزر الصغيرة لا تدر الثروات على دول الكاريبي فحسب، بل تدر كذلك الملايين من الدولارات للعديد من الدول في أوروبا وأفريقيا ، خاصة في اليونان وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا، إذ قالت شركة « كي بي أم جي» البريطانية لتدقيق الحسابات في تقرير عن عقارات الجزر، أن الطلب يتزايد على شراء الجزر وعقاراتها في بريطانيا، إذ رفعت بعض الجزر سقف الضرائب على الأثرياء من 175 ألف جنيه إسترليني إلى 200 ألف جنيه إسترليني. وتعد جزيرة « آيل أوف مان» وجزيرة «تشانل آيلندز» من الجزر التي يفضلها الأثرياء بسبب قربها من المركز المالي العالمي في لندن. وتعرض حالياً جزيرة «هورس» الصغيرة في إنكلترا بسعر 6,1 ملايين جنيه إسترليني كما بيعت جزيرة «ويست كورك» الصغيرة على الساحل الجنوبي لأيرلندا مقابل 5,5 ملايين يورو. واشترى الملياردير ألبرت سوتون في الشهر الماضي جزيرة صغيرة على ساحل «رود أيلند» بمبلغ مليون دولار ثم اشترى جزيرة صغيرة إلى جانبها بمبلغ 450 ألف دولار. وخلال الشهور الأخيرة عرضت العديد من جزر الكاريبي جنسيتها وجواز سفرها مقابل التبرع والاستثمار في عقاراتها على أصحاب الثروات. وحسب تقرير بمجلة فوربس الأميركية، فإن جزر الكاريبي قدمت عروضاً مخفضة لجذب العائلات الثرية في أميركا. فجزيرة «سانت كيتز آند نيفس» في منطقة الكاريبي منحت تخفيضات للحصول على جنسيتها وجوازها بنسبة 23% حتى نهاية العام الجاري 2020. وبالتالي يمكن للمستثمر الحصول على الجنسية والجواز مقابل التبرع بمبلغ 150 ألف دولار لـ«صندوق النمو الاقتصادي» في الجزيرة، وشراء عقار بقيمة 200 ألف دولار. وعبر هذه الاستثمارات يستطيع المستثمر الحصول على الجنسية وجواز سفر الجزيرة له ولأربعة من أفراد عائلته. وكان المبلغ المطلوب قبل من المستثمر قبل التخفيض، أن يستثمر في صندوق التنمية الاقتصادي 195 ألف دولار. أما جزيرة لوشيا في الكاريبي فقد خفضت في مايو/ أيار الماضي أسعار الحصول على جنسيتها وجواز سفرها إلى 250 ألف دولار للفرد و300 ألف دولار للعائلة المكونة من 4 أشخاص. ويمنح جواز سفر جزيرة لوشيا المستثمر فرصة السفر إلى 146 دولة من دون تأشيرة أو الحصول على التأشيرة لدى الوصول. من جانبها منحت السلطات في جزيرتي أنتيغا وباربودا تخفيضات على الجنسية وجواز السفر عبر التبرع بمبلغ 100 ألف دولار لصندوق التنمية الوطني وشراء عقار.

الثري البريطاني ريتشارد برانسون في جزيرته الخاصة بالكاريبي (Getty)

جزيرة صغيرة على ساحل أيرلندا بيعت بـ5,5 ملايين يورو

كما عرضت جزيرة غرينادا في الكاريبي على الراغبين في الحصول على الجنسية وجواز السفر التبرع بمبلغ 150 ألف دولار لصندوق التنمية الوطني، وشراء عقار لا تقل قيمته عن 350 ألف دولار.

ولكن في مقابل هذه الأسعار الرخيصة عرضت بعض دول العالم، من بينها جزيرة مالطا التي تطالب بمزيج من التبرع والاستثمار الذي يكلف صاحب الطلب للحصول على الجنسية والجواز مبلغ 1,1 مليون دولار. ولكن جواز السفر المالطي يمنح صاحبه فرصة السفر والعيش في جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، كما يمنح فرصة السفر بدون تأشيرة دخول لنحو 183 دولة. وفي جزيرة قبرص يحتاج المستثمر لدفع 2,5 مليون دولار.

قال رجل العقارات الأميركي ومؤسس شركة «ذا أيجنسي»، مورسيو أومانسكي، إن الطلب على العقارات في المنتجعات الأميركية النائية يتزايد وبقوة بسبب تدفق كبار الأثرياء الذين يهربون بعائلاتهم من المدن الكبرى، مثل نيويورك ولوس أنجليس وشيكاغو بحثاً عن الهدوء في هذه الأماكن النائية.

وقال رجل العقارات الأميركي موسيو أومانسكي في تعليقات لقناة «فوكس نيوز»، إن هنالك ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على عقارات الجزر والمنتجعات النائية في أميركا، مثل منتجع آسبن بولاية كولورادو، وعلى منتجع بارك سيتي بولاية يوتا. ولكن هنالك كذلك زيادة في الطلب على منتجعات أخرى وجزر صغيرة في الكاريبي والمحيط الهادئ.

وعرضت وكالات العقارات الفخمة أكثر من 750 جزيرة صغيرة للبيع خلال السنوات الأخيرة، بحسب مجلة «فوربس». كما أن هنالك بعض الجزر الخاصة في دول الكاريبي معروضة للإيجار وبأسعار مرتفعة. وقال رئيس المبيعات والتأجير في سوق الجزر الخاصة كريس كرولو في تعليقات سابقة، لقناة «سي إن بي سي» الأميركية، إنّ جزيرة غلادين التي تقع في منطقة البحر الكاريبي تحظى بشعبية خاصة لأنها تتيح الخصوصية الكاملة.

الكمامات بسفن السياحة اليونانية

قال متحدث باسم الحكومة اليونانية، أمس الاثنين، إن اليونان ستلزم المسافرين باستخدام الكمامات أثناء وجودهم على سطح السفن السياحية المتجهة إلى جزرها، لتوسع بذلك تطبيق الإجراء الوقائي الذي كان يقتصر على الأماكن المغلقة. ويأتي القرار بعد قفزة في حالات الإصابة بفيروس كورونا في البلاد أخيراً. وفرضت اليونان، الأسبوع الماضي، وضع كمامات الوجه في جميع الأماكن العامة المغلقة، وفي الأماكن المفتوحة أيضا التي لا يمكن فيها الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي.

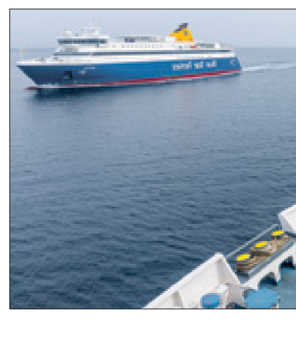

الاقتصاد الأميركي يواصل الانكماش قبل الانتخابات

يواصل الاقتصاد الأميركي الانكماش وربما سيضع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مأزق انتخابي

واشنطن ـ **شريف عثمان**

الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمام معضلة الإنجازات (Getty)

بينما يسابق الرئيس الأميركي دونالد ترامب الزمن لإحياء الاقتصاد وإعادته لانتعاشه الذي سبق ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، باعتباره أهم دعائم حملته لانتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الرئاسية، لا تبدو الطريق أمامه ممهدة، حيث ازدادت المخاوف من التعرض لموجة جديدة من انتشار الفيروس، مع ارتفاع حالات الإصابة، وزيادة عدد الوفيات تأثراً به خلال الأسابيع الأخيرة، بينما لم يتبق على موعد الانتخابات أكثر من تسعين يوماً. وبعد انتعاش مفاجئ للوظائف مع الفتح الجزئي لعدد كبير من الشركات والمصانع خلال شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران، ظهرت مرة أخرى القيود على الأنشطة التجارية، وفُرضت قواعد شديدة الصعوبة على التنقل بين العديد من الولايات الأميركية، وتراجعت ثقة المستهلك. ويوم الخميس الماضي، أظهرت بيانات وزارة التجارة الأميركية تسجيل الاقتصاد الأميركي تراجعاً غير مسبوق خلال الربع الثاني من العام الحالي، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 32,9% مقارنةٍ بالربع السابق، بعدما أغلقت المصانع والمحال والشركات أبوابها، وحُبس ملايين الأميركيين في بيوتهم، في محاولة للحد من انتشار الفيروس الذي أصاب أكثر من أربعة ملايين وستمائة ألف شخص في الولايات المتحدة، وقتل منهم أكثر من مائة وخمسين ألف أميركي. وأكدت بيانات وزارة التجارة الأميركية أن التراجع القياسي نتج عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، بعدما فقد أكثر من 50 مليون شخص وظائفهم، وأغلقت المطاعم والمقاهي والحانات أبوابها، وتراجعت إيرادات الفنادق وشركات الطيران والمسارح والفنادق بصورة غير مسبوقة.

وقالت ديان سونك، كبيرة الاقتصاديين في «غرانت ورنتون»، إحدى أكبر شركات المحاسبة في العالم: «هذا أكبر تراجع للناتج المحلي الأميركي في سبعين عاماً»، أي منذ بداية تسجيله أواخر الأربعينيات من القرن الماضي. وقبل أيام توقع لاري كادلو، كبير المستشارين الاقتصاديين بالبيت الأبيض، نمو الاقتصاد خلال الربعين الأخيرين من العام بنسبة تتجاوز عشرين بالمائة، وأيد العديد من الاقتصاديين توقعاته الخاصة بالربع الثالث، وإن تحفظوا على توقعات الرابع. ورغم الدخول في الشهر الثاني من الربع الثالث، لا يزال أكثر من 17 مليون أميركي يحصلون على تعويضات البطالة من ولاياتهم، وبدعم كبير من الحكومة الفيدرالية. ولا يبدو أن بنك الاحتياط الفيدرالي يوافق مستشار البيت الأبيض تفاؤله، حيث أعلن رئيسه جيرومي باول، يوم الأربعاء الماضي، في ختام اجتماعات البنك على مدار يومين، تثبيت معدلات الفائدة عند مستوياتها الصفرية، مستبعداً مجرد التفكير في رفعها قريباً، ومؤكداً أن «الاقتصاد الأميركي أمامه طريق طويل نحو الانتعاش، وهو ما يتطلب يقظة أكبر من المواطنين لمنع انتشار الوباء، مع اعتماد المزيد من الإنفاق من الكونغرس والبيت الأبيض». وانخفض الإنفاق الاستهلاكي الأميركي، الذي يساهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، والذي يعتبره الاقتصاديون الأميركيون أهم العوامل التي ساهمت في استمرار انتعاش الاقتصاد على مدار السنوات الإحدى عشرة السابقة، رغم المدفوعات النقدية الكبيرة، وتعويضات البطالة السخية، التي أغدقتها الحكومة الأميركية على المواطنين. ومع قلقهم من فقدان وظائفهم، وعدم التيقن مما ستكون عليه الحال خلال الأشهر القادمة، وجه المواطنون نسبة كبيرة مما حصلوا عليه من الحكومة إلى سداد مديونية بطاقات الائتمان الخاصة بهم، لينخفض إجمالي المديونية على الأفراد الأميركيين خلال الأشهر الأربعة المنتهية آخر يونيو/ حزيران الماضي بأكثر من 100 مليار دولار، تمثل ما يقرب من 11% مما كانت عليه في شهر فبراير/ شباط الماضي، وفقاً لشركة إكويفاكس، إحدى أهم شركات التصنيف الائتماني للأفراد في الولايات المتحدة. ويقول بيتر ماينارد، النائب الأول لرئيس الشركة: «لم نر ارتفاعاً في مديونية المستهلكين كما كنا نتوقع مع الأزمة الحالية، بل على العكس، ما يحدث هو أن المديونيات في انخفاض». وعلى عكس مديونيات الأفراد سارت مديونية الحكومة الأميركية، التي تجاوزت الشهر الماضي 26,5 تريليون دولار للمرة الأولى في تاريخها، بعدما تحملت مبالغ ضخمة في ما عرف بحزمة إنقاذ الاقتصاد الأميركي التي أطلقتها وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفيدرالي، والتي وصلت بعجز الموازنة المتوقع عند نهاية السنة المالية في آخر سبتمبر/ ايلول القادم لمستوى قياسي يتجاوز 3,8 تريليونات دولار، وفقاً لمكتب الموازنة التابع للكونغرس.

الموجة الثانية من تفشي كورونا تفرمل عجلة النمو الاقتصادي بأميركا

مؤشرات إيجابية لنمو الصناعة الأوروبية

أبدت تقارير، أمس الإثنين، بوادر انتعاش اقتصادي بمنطقة اليورو وبريطانيا، إذ أظهر مسح نمو أنشطة المصانع بمنطقة اليورو للمرة الأولى منذ أوائل 2019 في شهر يوليو/ تموز الماضي مستفيداً من انتعاش الطلب بعد المزيد من تخفيف القيود المفروضة لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد. وأصاب فيروس كورونا ما يزيد قليلاً على 18 مليون نسمة في أنحاء العالم، لكن الحكومات في أنحاء أوروبا خففت بعض القيود التي أغلقت نطاقاً واسعاً من اقتصاد المنطقة.

وبغية تدعيم الاقتصاد المكروب، عزز البنك المركزي الأوروبي إجراءات التحفيز واتفق قادة الاتحاد الأوروبي على صندوق للتعافي الاقتصادي حجمه 750 مليار يورو. لكن الاقتصاد انكمش بنسبة 12,1 في المائة في الربع الثاني من العام، حسب ما أظهرته البيانات الرسمية يوم الجمعة، غير أن استطلاعاً أجرته رويترز في يوليو/تموز توقع نمواً بنسبة 8,1 في المائة في ربع السنة الحالي. ويبدو أن المصانع تضطلع بدورها في التعافي، فقد انتعش مؤشر آي.اتش.اس ماركت لمديري مشتريات قطاع الصناعات التحويلية ليسجل 51,8 نقطة في يوليو/ تموز من 47,4 في يونيو/حزيران، متجاوزاً مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش للمرة الأولى منذ يناير/كانون الثاني 2019. وكانت القراءة الأولية للمؤشر الصادرة في وقت سابق عند 51,1 نقطة. كما قفز مؤشر يقيس الناتج ويغذي مؤشراً مجمعاً لمديري المشتريات تعلن قراءته يوم الأربعاء إلى 55,3 من 48,9 نقطة، في أعلى مستوى له منذ إبريل/نيسان 2018.

القطاع الصناعي البريطاني ينمو بأسرع وتيرة منذ 3 سنوات

وقال كريس وليامسون، كبير اقتصاديي الأعمال في شركة «آي.اتش.اس ماركت» لرويترز: «مصانع منطقة اليورو أبلغت عن بداية إيجابية للغاية للربع الثالث، حيث ينمو الإنتاج بأسرع وتيرة في ما يربو على عامين، تغذيه زيادة مشجعة في الطلب».

وأضاف: «نمو طلبيات التوريد الجديدة تخطى في الواقع الإنتاج، مما ينبئ بقوةٍ بمزيد من ارتفاع الإنتاج في أغسطس».

في المقابل، ارتفع مؤشر التوظيف بشكل طفيف إلى 42,9 من 41,3، ومن المرجح أن يكون استمرار المصانع في تقليص العمالة مبعث قلق لصناع السياسات.

وفي ذات الشأن، أظهر مسح أمس الإثنين، أن إنتاج القطاع الصناعي البريطاني نما بأسرع معدلاته في ما يقارب الثلاث سنوات في يوليو /تموز وسط إعادة فتح المصانع وبدء تحسن الطلب عقب تخفيف إغلاقات مكافحة فيروس كورونا. وارتفع مؤشر «آي. اتش.اس ماركت/سي.آي.بي.اس» لمديري مشتريات قطاع الصناعات التحويلية إلى 53,3 في يوليو /تموز من قراءة يونيو / حزيران البالغة 50,1، متماشياً مع تقدير أولي سابق يبلغ 53,6 ومسجلاً أعلى مستوى له منذ مارس /آذار 2019.

كما صعد مؤشر الناتج - الذي تقول «آي. اتش.اس ماركت» إنه يعطي حالياً صورة أوضح لمدى سلامة القطاع - إلى أعلى مستوياته منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017 عند 59,3. ونمت طلبيات التوريد للمرة الأولى في خمسة أشهر وزاد مستوى التفاؤل بأكبر قدر في عامين. لكن المؤشر يمثل وتيرة النمو لا حجم الإنتاج، وما زالت أمام القطاع طريق طويلة قبل أن يعود إلى ما كان عليه قبل الإغلاقات.

(العربي الجديد، رويترز)

عامل في مصنع السيارات الكهربائية لشركة فولكسفاغن بالمانيا (Getty)

رؤية

كورونا تحاصر عوائد الاستثمار

موسى مهدي

تحاصر جائحة كورونا المستثمرين وتضعهم امام المفاضلة بين خيارات صعبة، خاصة صناديق المعاشات والادخار التي كانت تستثمر تريليونات الدولارات في أدوات المال الثابتة وتحصل منها على عوائد معقولة قبل جائحة كورونا. ولكن مع ضخ الحكومات والبنوك المركزية لأكثر من 18 تريليون دولار من أموال التحفيز وخفض نسبة الفائدة إلى قرابة الصفر في أميركا وتحت الصفر في أوروبا واليابان، باتت هذه الصناديق في حيرة وعليها أن تختار بين الاستثمار في أدوات المال الخطرة وبين القبول بخسارة في السندات ذات العائد السالب.

في أميركا تخطط الحكومة لجولة تحفيز مالية جديدة، كما يخطط مصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لضخ أموال مباشرة في حسابات المواطنين في حال اشتداد موجة جائحة كورونا الثانية وتزايد معدل البطالة وعودة النشاط الاقتصادي للإغلاق. وهو ما يعني عملياً مزيداً من الضغوط على العائد على السندات الحكومية التي تعد من أهم أدوات الدين التي تعتمد عليها الصناديق في الحصول على عائد ثابت ومضمون لأصحاب المعاشات والمدخرين، كما تواجه العوائد نفس الشيء في العديد من دول الاقتصادات الكبرى. وباتت أزمة العائد المجزي يواجهها المستثمرون في قرابة 86% من سوق السندات العالمي المقدر بنحو 60 تريليون دولار. وحسب بيانات «آي سي أي». العالمي، فهنالك حوالى 36 تريليوناً من هذه السندات يقل العائد عليها عن واحد في المائة، كما أن حجم السندات ذات العائد السالب في أنحاء العالم ارتفع إلى نحو 14,6 تريليون دولار في نهاية يونيو/ حزيران من 11 تريليون دولار في يناير/ كانون الثاني الماضي.

وفي المقابل، فإن المصارف التجارية في أوروبا باتت تتعرض لخصم من إيداعاتها مع البنك المركزي الأوروبي، بسبب نسبة الفائدة السالبة، وباتت البنوك الألمانية تؤجر خزائن للنقود حتى لا تخسر جزءاً من أموالها المودعة مع البنك المركزي، كما فرضت بعض المصارف رسوماً على الحسابات المصرفية للأفراد. وكانت عدة مؤسسات مالية طلبت في العام الماضي من شركة «برو أوروم» لتجارة المعادن الثمينة في ميونخ، التكفل بحفظ الأموال الضخمة التي بحوزتها، ولكن الأخيرة رفضت الطلب متذرعة بأنها هي الأخرى تعاني من صعوبات في التخزين.

وبالتالي أصبحت صناديق المعاشات في حيرة من أمرها وتحت ضغط حقيقي، وعليها الموازنة بين خسارة جزء من أموالها في أدوات العوائد السالبة أو المخاطرة برأس المال والاستثمار في السندات الخطرة وأسواق المال التي تضخمت أصولها وتعاني من «فقاعة موجودات»، يمكن أن تنفجر في أية لحظة في حال حدوث عودة سريعة للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى وعودة التضخم للارتفاع مرة أخرى.

وربما يكون العائد السالب على السندات هو أحد الأسباب وراء الارتفاع الجنوني في أسعار الذهب الذي يتجه حالياً نحو ألفي دولار للأوقية (الأونصة) بسرعة متزايدة مع ضخ البنوك المركزية والحكومات لمزيد من الكتل النقدية في السوق وتراجع القيم الحقيقية للأصول. إذ إن العديد من صناديق المعاشات لجأت لشراء الذهب في هذه الفترة الحرجة التي تعيشها أسواق المال والسندات. كما أن العائد السالب على الاستثمار يعد السبب وراء عودة المستثمرين لوضع أموالهم في العملات الرقمية التي عادت للصعود خلال الأسبوع الماضي، إذ ارتفعت عملة بتكوين فوق حاجز 12 ألف دولار في مساء السبت قبل أن تتراجع بسبب صفقة مبيعات ضخمة نفذها مستثمر بقيمة مليار دولار.

وبالتالي يلاحظ أن صناديق المعاشات وأصحاب حسابات التوفير في الدول الرأسمالية يعانون حالياً من أزمة معقدة تضرب أموالهم المدخرة وربما لن تكون سهلة الحل خلال السنوات المقبلة، إذ إن معظم خبراء المال يتوقعون استمرار الفائدة السالبة لفترة طويلة خلال العقد الجاري ربما تستمر لفترة تفوق 5 سنوات أو أكثر.

وهنالك بعض الأفكار التي عومت في أميركا حول خفض الفائدة تحت الصفر بحجة مساعدة الشركات والاقتصاد على النمو عبر الحصول على تمويلات رخيصة، وإذا حدث ذلك فستكون الضربة القاصمة لصناديق المعاشات وحتى بعض صناديق الثروات الخليجية التي وضعت مئات مليارات الدولارات في سندات الخزانة الأميركية.

ورغم مخاطر الفائدة السالبة على الاستثمار في الدين الأميركي، فإن هنالك من يعتقد أنها وسيلة مثالية لمحاصرة الصين التي لديها أكثر من تريليون دولار في السندات الأميركية، إذ إن الحكومة الصينية ستضطر لدفع أموال مقابل الاحتفاظ بسنداتها بدلاً من دفع الحكومة الأميركية فوائد لها. ويشجع الرئيس الأميركي دونالد ترامب فكرة الفائدة السالبة، كما يشجعها كذلك رئيس مجلس الاحتياط الأميركي الأسبق آلان غرينسبان. والفائدة السالبة ابتدعتها اليابان بعد الركود الكبير الذي ضربها في العام 2000 ثم تبعتها منطقة اليورو في أعقاب أزمة «ديون اليورو» وركود الاقتصادات الأوروبية. ويقصد من الفائدة السالبة دفع المصارف التجارية والشركات التي لديها فوائض مالية إقراضها للأعمال التجارية لإنعاش دورة النمو الاقتصادي بدلاً من الاحتفاظ بها في خزائن البنوك المركزية.

ولكن في مقابل هذه الصعوبات التي تواجهها صناديق المعاشات والمدخرين، فإن بعض الاقتصادات الناشئة ربما تستفيد من هذه الظروف، خاصة دول مثل تركيا بحاجة لتدفقات العملة الصعبة وتواجه مضاربات خطرة على عملتها من قبل المصارف التجارية، إذ يمكنها جذب جزء من هذه الاستثمارات عبر التسويق الذكي لخطط النمو والمشاريع ذات العائد الكبير على المدين القصير والمتوسط. وتركيا من الدول التي حافظت على جاذبية استثمارية كبيرة خلال السنوات الماضية. ورغم أن تركيا خفضت سعر الفائدة إلى 8,75%، وهو ما أغضب البنوك الغربية، إلا أنها بهذا المستوى من سعر الفائدة تملك الفرصة لجذب جزء من تريليونات صناديق المعاشات.